



## بعثة متابعة الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

بيان أولي  
٢٦ مايو ٢٠١٢

### ١. مقدمة

بعد متابعة أول انتخابات تنافسية تشريعية تعقد في مرحلة ما بعد مبارك، حصل المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا على تصريح من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لنشر بعثة لمتابعة الانتخابات الرئاسية التاريخية التي عقدت يومي ٢٣ و ٢٤ مايو ٢٠١٢ في جمهورية مصر العربية.

أجرت بعثة المعهد الانتخابي تقييمًا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية وأدرجت ما لديها من ملاحظات ونتائج وتوصيات مبدئية في هذا البيان المبدئي. تقوم ملاحظتنا على إعلان المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا الصادر عن الإتحاد الأفريقي وإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية، ومبادئ الإدارة الانتخابية والرصد والمراقبة.

سوف يصدر المعهد الانتخابي تقريرًا ختامياً شاملاً حول الانتخابات الرئاسية بنهاية العملية، وسوف يحتوي ذلك التقرير على تحليلاً عميقاً لملاحظات البعثة وما توصلت إليه من نتائج وما قدمته من توصيات. كما سيستمر المعهد الانتخابي في متابعة العملية حتى نهايتها مع مراعاة احتمالية عقد جولة إعادة يومي ١٦ و ١٧ يونيو ٢٠١٢.

رصد المعهد الانتخابي بذل الدولة المصرية والأطراف غير التابعة للدولة لجهود من أجل وضع نظام دستوري جديد وإرساء الديمقراطية الانتخابية في عصر ما بعد مبارك. وتشيد بعثة المتابعة الانتخابية بما شهدته من مشاركة متحمسة وسلمية من جانب المصريين ومؤيدي وداعمي المرشحين الرئاسيين علي حسب ما شهدته في الأيام الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية.

كان من دواعي سرور المعهد الانتخابي ملاحظة أن السلطات المصرية قد أخذت بعين الاعتبار بعض التوصيات التي قدمها المتابعون أثناء الانتخابات البرلمانية ونفذتها في الانتخابات الرئاسية. تود البعثة أن تعبر عن شكرها للشعب المصري وأطراف العملية الانتخابية المحليين لكرم ضيافتهم وتوفير الوقت لمقابلة أعضاء البعثة وتبادل وجهات النظر معهم. كما يتوجه المعهد الانتخابي بالشكر لوزارة الخارجية واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لإتاحة الفرصة للمعهد لمتابعة هذه الانتخابات التاريخية.

طبقاً للتقييم الأولي الصادر عن المعهد الانتخابي لفترة التصويت وبداية مرحلة الفرز، تمكن الشعب من التعبير عن إرادته بحرية، وسوف تستمر البعثة في متابعة إنهاء النتائج والإعلان عنها قبل إصدار تقريرها الختامي.

## ٢. تشكيل البعثة

كانت البعثة تحت قيادة سيادة رئيس جمهورية موريشيوس السابق\ كاسام أوتيم يساعده نائب مدير البعثة السيد\ دينيس كاديا، المدير التنفيذي للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا. تشكلت البعثة من متابعين من منظمات غير حكومية من ١٤ دولة أفريقية هي: الكامبيون، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وليبيا، وموريشيوس، وموزمبيق، ونيجيريا، والسنغال، وسييرا ليون، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وتونس، زيمبابوي.

## ٣. منهجية البعثة

ما أن حصلت البعثة على التصاريح اللازمة قبل بدء التصويت بفترة قصيرة، شرعت البعثة في تنفيذ سلسلة من الأنشطة تغطي الأيام الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية، التصويت، وبداية عملية الفرز.

التقت البعثة مع مجموعة متنوعة من أطراف العملية الانتخابية من بينهم اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات، وممثلي المرشحين المتنافسين، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، مجموعات المتابعة الدولية والمحلية.

بعد جلسة تعريفية استمرت لمدة يومين بالقاهرة في ١٧ و ١٨ مايو ٢٠١٢، وزع المعهد الانتخابي ١٧ فريقاً من المتابعين يوم السبت الموافق ١٩ مايو ٢٠١٢ لتغطية ١٥ محافظة: الإسكندرية، وأسوان، والقاهرة، والمنيا، والفيوم، والجيزة، والإسماعيلية، والأقصر، ومرسى مطروح، والمنوفية، وبورسعيد، والقليوبية، والبحر الأحمر، والشرقية، والسويس.

ما أن وصلت الفرق التابعة للمعهد الانتخابي إلى المحافظات المذكورة بدأوا في عقد اجتماعات استشارية مع أطراف العملية الانتخابية المحليين وغيرهم من المتابعين الدوليين، وخلال تلك الفترة تعرفت الفرق على السياق المحلي وتابعت الأيام الأخيرة من فترة الحملة الانتخابية والتجهيز للاقتراع.

في يومي الانتخابات، زارت الفرق التابعة للمعهد الانتخابي ٥٨٨ لجنة انتخابية وتابعة إجراءات الفتح والتصويت والفرز في اللجان الانتخابية.

ثم عادت الفرق إلى القاهرة لحضور جلسة لاستخلاص المعلومات يوم ٢٥ مايو ٢٠١٢ حيث تبادلوا الملاحظات حول خبراتهم الميدانية ووضعوا التقييم الأولي للعملية الانتخابية حتى مرحلة فرز الأصوات كما صدر عن البعثة.

## ٤. النتائج الأولية

توصلت البعثة التابعة للمعهد الانتخابي إلى النتائج التالية بعد مراجعة التشريعات والوثائق وحضور جلسات تعريفية عقدها أطراف العملية الانتخابية والإطلاع على تقارير إعلامية والتعرف على ملاحظات مختلف الفرق الموزعة ميدانياً مع مراعاة ضرورة أن تكون النتائج والتوصيات الصادرة عن البعثة قائمة على الإرشادات المدرجة بالوثائق المذكورة أعلاه.

### ٤.١ الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات الرئاسية في مصر

نظم الانتخابات الرئاسية التي عقدت في مايو ٢٠١٢ مجموعة من القوانين والأحكام أبرزها: الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ وقراراته وتعديلاته كما أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقانون رقم ٧٣

لسنة ١٩٥٦ حول ممارسة الحقوق السياسية وتعديلاته، وقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

يضمن الإعلان الدستوري المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون ويضمن لهم الحريات الأساسية. وتحظر المادة ٤ من الإعلان الدستوري أى أنشطة سياسية قائمة على أساس الدين أو التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، وتنص المادة ٢٦ من الإعلان الدستوري والمادة ١ من القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على شروط انتخاب الرئيس.

إضافة إلى القيود التي ينص عليها كلا من الإعلان الدستوري وقانون الانتخابات الرئاسية، إحتوى قانون إفساد الحياة السياسية المعروف محلياً "بقانون العزل" على المزيد من القيود وقد أقره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أبريل ٢٠١٢. وبموجب هذا القانون، يعتبر كل من تولى منصباً سياسياً خلال العشر سنوات الأخيرة لنظام مبارك محروماً من المشاركة في الأنشطة السياسية لمدة خمس (٥) سنوات. وقد أثار إقرار "قانون العزل" أسئلة حول ما إذا كان بعض المتنافسين الأساسيين مؤهلين للمشاركة في الانتخابات.

لاحظت البعثة أن الانتخابات الرئاسية قد عقدت قبل الانتهاء من صياغة الدستور، ونتيجة لذلك يفتقر توازن القوة بين السلطة التنفيذية ومجلسي الشعب والشورى إلى الوضوح في هذه المرحلة. تتمنى البعثة أن يتمكن القادة المصريون من التوصل إلى توافق لتجنب مأزق سياسي محتمل في المستقبل.

## ٤.٢ النظام الانتخابي

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من خلال اقتراع عام، وعلى الفائز في الانتخابات الحصول على أغلبية مطلقة مما تم الإدلاء به من أصوات صحيحة، أي ٥٠٪+١. تنص المادة ٤٠ من القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على عقد جولة إعادة بعد مرور ما لا يقل عن سبعة (٧) أيام في حالة عدم حصول أي من المرشحين في الانتخابات الرئاسية على الأغلبية المطلقة المطلوبة. ينص الإعلان الدستوري على أن مدة الرئاسة أربع سنوات يجوز تجديدها مرة واحدة فقط.

## ٤.٣ إدارة الانتخابات الرئاسية

تكلف كل من المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري والمادة ٥ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بالإشراف على الانتخابات الرئاسية. يبدأ هذا الكيان القضائي في ممارسة اختصاصاته مع بداية مرحلة تسجيل المرشحين وينتهي من ذلك بعد الإعلان عن النتائج. تتشكل اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية من رئيس المحكمة الدستورية العليا الذي يرأس اللجنة، ورئيس محكمة استئناف القاهرة، والنائب الأول لرئيس المحكمة الدستورية العليا، والنائب الأول لرئيس محكمة النقض، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة.

وطبقاً للمادة ٢٨ من الإعلان الدستوري، تعتبر اللجنة العليا مسؤولة عن الفصل في المنازعات الانتخابية، كما تجعل المادة ٢٨ من الإعلان الدستوري اللجنة العليا صانع القرار الأخير فيما يخص شئون الانتخابات. يضمن هذا الحكم الدستوري كامل السلطة للجنة ويحصن قراراتها ضد الطعن. وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية، توصي البعثة بأن تأخذ الإصلاحات الانتخابية بعين الاعتبار إضافة آليات للطعن على قرارات السلطة الانتخابية إذا دعت الحاجة. ومن الضروري ملاحظة أن حل النزاعات الانتخابية يعد جانباً شديد الأهمية من الدورة الانتخابية يؤثر على نتيجة الانتخابات.

## ٤.٤ تسجيل الناخبين وقوائم الناخبين

ينظم القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ حول ممارسة الحقوق السياسية عملية تسجيل الناخبين، بيد إنه لم يتم إجراء عملية تسجيل ناخبين للانتخابات البرلمانية الأخيرة أو لقاعدة بيانات الرقم القومي الخاصة بمصلحة السجل المدني التابعة لوزارة الداخلية. يتم تسجيل المصريين المؤهلين الذين يبلغون أكثر من ١٨ عاماً تبعاً لعنوان المنزل

المدرج في بطاقة الرقم القومي. ترى البعثة أن أكثر الطرق فاعلية للمحافظة على قوائم الناخبين هي قيام مصلحة السجل المدني بتحديثها بصورة مستمرة. وقد لاحظت البعثة استبعاد بعض الناخبين من القوائم قبل الإعلان عن بدء عملية الاقتراع بفترة قصيرة بناء على "قائمة وردية" وزعتها اللجنة العليا. تتمنى البعثة أن يكون الناخبين المتأثرين قد عرفوا بالاستبعاد قبل حدوثه وأن يكونوا قد حصلوا على فرصة الطعن على ذلك القرار إذا كانت هناك ضرورة. ورد إلى البعثة تقارير متضاربة حول حصول الأحزاب والمرشحين على قوائم الناخبين قبل يوم الاقتراع، لذا توصي البعثة بإتاحة قوائم الناخبين للأحزاب والمرشحين المتنافسين قبل اليوم الانتخابي بوقت كاف.

#### ٤.٥ تسجيل الأحزاب السياسية وتسمية المرشحين

يجب أن تكون الأحزاب السياسية في مصر مسجلة كي تتمكن من العمل بصورة قانونية باعتبارها كيانات معترف بها. كان يحق لمرشحي الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين التسجيل للتنافس في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٢.

تضمنت شروط الترشح حصول المرشح على دعم ما لا يقل على ٣٠ عضو منتخب من مجلسي الشعب والشورى أو دعم ٣٠,٠٠٠ ناخب من ١٥ محافظة على الأقل. وقد وصل إجمالي عدد المتقدمين للترشح إلى ٢٣ مرشحاً للانتخابات الرئاسية هذا العام. قبلت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ترشح ١٣ مرشحاً رئاسياً عند إنتهاء فترة الترشح، وبالرغم من انسحاب أحد المرشحين قبل يوم الاقتراع، فقد بقي مدرجاً على بطاقات التصويت التي كان قد تم طباعتها بالفعل. تم رفض ترشح ٥٠٪ من المرشحين نظراً لإدانتهم جنائياً وانتشار مقولات تفيد بأنهم لم يستوفوا شرط المواطنة وعدم قدرتهم على الحصول على الدعم المطلوب.

#### ٤.٦ الحملة الانتخابية وتمويل الحملة

تمت الدعاية الانتخابية في شكل ملصقات ومسيرات عامة ومؤتمرات صحفية ولافتات إعلانية ووضع الملصقات على عربات تابعة للجمالات وعرض صور المرشحين على شاشات تليفزيون عملاقة بالسفن وغيرها من طرق الدعاية.

ينظم القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ الدعاية الانتخابية الرئاسية التي تبدأ ثلاثة أسابيع قبل اليوم الانتخابي وتنتهي ٤٨ ساعة قبل الاقتراع. بدأت فترة الحملة الانتخابية في ٣٠ أبريل ٢٠١٢. يحظر القانون استخدام دعم مالي أجنبي والمال العام والمباني والمرافق العامة في الدعاية الانتخابية. ويحدد القانون سقف القانون الانتخابي عند ١٠ مليون جنيه مصري (حوالي ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية و ٢ مليون جنيه مصري (حوالي ٣٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي) في جولة الإعادة. يسمح القانون للمرشحين بالحصول على اسهامات مالية من الأحزاب التي رشحتهم والأشخاص الطبيعيين بما يصل إلى ٢٪ من سقف الإنفاق. تنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ على وجوب الإفصاح عن مصادر تمويل الحملات. تتمنى البعثة وضع آلية مناسبة للتحقق من احترام سقف الإنفاق الانتخابي.

ترحب البعثة بعقد أول مناظرة رئاسية من نوعها، إلا إنها لاحظت أن تلك المناظرة اقتصر على اثنين من إجمالي ١٣ مرشحاً. توصي البعثة بمنح تلك الفرصة لجميع المرشحين في المستقبل.

#### ٤.٧ دور قوات الأمن

رحبت البعثة بتواجد قوات الأمن بصورة ملحوظة حول المراكز الانتخابية خلال اليومين الانتخابيين، وفي أغلب الحالات لم تكن قوات الأمن تمثل عائقاً وتمكنت من إدارة الناخبين المنتظرين للإدلاء بصوتهم على نحو اتسم بالفاعلية.

#### ٤.٨ التثقيف المدني وتثقيف الناخبين

طبقاً للقوانين التي تحكم الانتخابات الرئاسية لا تقع المسؤولية الأساسية الخاصة بتقديم التثقيف المدني وتثقيف الناخبين على عاتق اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، إلا القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ ينص على أن اللجنة عليها أن تلعب دوراً في تعريف الناخبين بأهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات الرئاسية. وقد أكد أطراف العملية الانتخابية الذين استشارتهم البعثة أن المنظمات غير الحكومية كانت الجهات التي تعمل على تثقيف الناخبين في أغلب الحالات قبل الانتخابات، إلا أن البعثة لاحظت أنه لا يزال هناك أعداد كبيرة من الناخبين غير العارفين بعملية التصويت وتوصي بإعطاء الأولوية لبرامج التثقيف المدني وتثقيف الناخبين في المستقبل.

#### ٤.٩ متابعة الانتخابات

القرار رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ الصادر عن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ليحكم المتابعة الانتخابية الدولية يعطي اللجنة العليا سلطة الإشراف على مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية في متابعة الانتخابات الرئاسية.

بينما تشعر البعثة بالعرفان للجنة العليا للانتخابات الرئاسية لتوفير التصاريح اللازمة للمعهد الانتخابي الذي يعد واحد من المنظمات الدولية الثلاثة التي حصلت على تصاريح، فإن التأخر في وصول التصاريح لم يسمح للمعهد الانتخابي بتوزيع متابعين طويلي الأجل قبل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

في ٢٣ أبريل، أصدرت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية قرارها رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ بشأن ضوابط متابعة المنظمات الدولية للانتخابات الرئاسية ٢٠١٢. قدم هذا القرار إرشادات حول سلوك المتابعين الدوليين أثناء الانتخابات الرئاسية بما يتضمن عدم بقاء المتابعين داخل أي لجنة اقتراع وفرز لفترة تزيد على ٣٠ دقيقة مما يحد من حرية المتابعين في الحركة ويقلل من قدرتهم على متابعة العملية. لم تتمكن العديد من الفرق التابعة للمعهد الانتخابي من متابعة الفرز حتى لمدة ٣٠ دقيقة كما نص القرار. وعلاوة على ذلك، حدد هذا القرار الإرشادات التي تحد من قدرة المتابعين على إصدار بيانات حول إجراءات العملية حتى لحظة الإعلان عن النتائج. تشعر بعثة المتابعة التابعة للمعهد الانتخابي بالعرفان حيث عرفت من خلال اجتماع عقد بمقر اللجنة العليا عشية اليوم الانتخابي على أن بعثات المتابعة يمكنها إصدار بيانات بعد انتهاء عملية التصويت في اليوم الثاني. تكمن أهمية إعطاء المتابعين الحق في إصدار بيانات أولية في توفير الفرصة للمشاركة في أفضل الممارسات ولتحسين العملية في المستقبل.

خضع المتابعون المحليون لنفس القيد المذكور في القرار رقم ١٩ لسنة ٢٠١٢ بشأن متابعة منظمات المجتمع المدني المحلية للانتخابات الرئاسية.

#### ٤.١٠ مندوبو الأحزاب المرشحين

ومن ضمن الجوانب الإيجابية التي رصدتها البعثة تمتع مندوبو الأحزاب المرشحين بحرية حضور عملية التصويت والفرز والتواجد داخل جميع اللجان التي زارتها الفرق التابعة للمعهد الانتخابي. لم يرتد جميع مندوبي الأحزاب المرشحين علامات أو شارات مميزة، والأهم من ذلك أن مندوبي الأحزاب المرشحين بدوا وكأنهم ليسوا على دراية كاملة بأدوارهم ومسئولياتهم.

#### ٤.١١ تمثيل النوع الاجتماعي

لاحظت البعثة غياب العنصر النسائي بين المرشحين الرئاسيين بعد انسحاب المرشحة الوحيدة من السباق الرئاسي بسبب عدم نجاح محاولاتها لجمع عدد التوقيعات اللازم للترشح.

#### ٤.١٢ ملاحظات اليوم الانتخابي

اتسم اليوم الانتخابي بقدر عالٍ جداً من الحماس وساد الهدوء البيئي بشكل عام مما سمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم بحرية. ملاحظتنا في اليومين الانتخابيين كالتالي:

### ٤.١٢.١ فتح اللجان الانتخابية

لاحظت البعثة في اليوم الانتخابي الأول أن معظم اللجان التي زارتها الفرق التابعة للمعهد الانتخابي فتحت أبوابها في الموعد المحدد باستثناء عددًا قليلاً من اللجان التي شهدت تأخيراً وصل إلى ٣٠ دقيقة.

شهد اليوم الانتخابي الثاني المزيد من حالات التأخر في فتح اللجان التي حدثت بسبب مشكلات في انتقال مسؤولي الانتخابات وفي حالات قليلة المواد التي لم تكن مخزنة في اللجان الانتخابية بالإضافة إلى تأخر وصول مندوبو الأحزاب المرشحين.

### ٤.١٢.٢ اللجان الانتخابية

أسفر تقليص عدد اللجان الانتخابية من ٥٢،٠٠٠ لجنة إلى ١٣،٠٩٩ لجنة عن طوابير طويلة وحالة من الازدحام الشديد في الكثير من اللجان الانتخابية، إلا أن قوائم الناخبين كانت معلقة خارج اللجان الانتخابية مما سمح للناخبين بتحديد لجانهم الانتخابية مسبقاً، ويعتبر هذا تحسناً طرأ على هذه الانتخابات بالمقارنة مع الانتخابات البرلمانية.

لاحظت البعثة بقلق عدم تمكن عدد هائل من ذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن من الوصول إلي اللجان الانتخابية.

### ٤.١٢.٣ أوراق التصويت، والصناديق الانتخابية، والمواد الانتخابية

تم توزيع المواد الانتخابية في الوقت المحدد وبكميات كافية خلال العملية. ومن التحسينات التي طرأت بعد الانتخابات البرلمانية هي وضع أرقام مسلسل على أوراق التصويت مما سهل من التعامل معها وجعل تحديد عدد الأوراق المستخدمة وغير المستخدمة أيسر.

### ٤.١٢.٤ عملية التصويت

تم إجراء عملية التصويت بكفاءة بشكل عام، إلا أن الفرق التابعة للمعهد الانتخابي رصدت في معظم اللجان التي زارتها عدم فحص مسئولو الانتخابات لأصابع الناخبين للتأكد من عدم قيامهم بالتصويت من قبل، ولم يكن هناك اتساق فيما يخص غمس الأصابع في الحبر. وكانت هناك بعض الحالات التي لم يستخدم فيها الحبر كما يجب.

تمت المحافظة على سرية التصويت بشكل عام باستثناء حالات فردية لم يحدث فيها ذلك نظراً لضيق المساحة في الكثير من اللجان الانتخابية ومكان الصندوق الانتخابي وعملية التصويت وكيفية قيام الناخبين بوضع أوراق التصويت داخل الصناديق.

### ٤.١٢.٥ مسئولو الانتخابات

لم يكن من السهل التعرف على موظفو الانتخابات حيث ارتدى عدد محدوداً ملابس مميزة، كما لاحظنا أن مسئولو الانتخابات طبقوا الإجراءات بشكل يفتقر إلى الاتساق.

توصي البعثة بأن يرتدي مسئولو الانتخابات ملابس أو شارات مميزة طوال الوقت وتطالب بتدريب أقوى وأكثر اتساقاً لمسئولي الانتخابات.

### ٤.١٢.٦ عمليتا غلق اللجان الانتخابية والفرز

لم يتم تطبيق إجراءات عمليتي غلق اللجان والفرز على نحو متسق، فقد لاحظت فرق المتابعة التابعة للمعهد الانتخابي في اللجان التي تمكنت من المتابعة بها أن عملية مطابقة أعداد أوراق التصويت أثناء الفرز لم تتم على نحو سليم.

إلا أن البعثة رصدت جانباً إيجابياً آخر تمثل في تمتع مندوبو الأحزاب والمرشحين بحرية حضور عمليتي التصويت والفرز وتمكنهم من التواجد داخل كل اللجان التي زارتها فرق المعهد الانتخابي. بالإضافة إلى ذلك، حصل هؤلاء المندوبون على نسخ من النتائج الرسمية في اللجان الانتخابية بعد الانتهاء من الفرز، وهو ما يعتبر تطوراً في الانتخابات الرئاسية بالمقارنة بالانتخابات البرلمانية.

## ٥. التوصيات

بناء على ما توصلت إليه البعثة من نتائج توصي بالتالي:

- **الإطار الدستوري والقانوني**
- لاحظت البعثة أن الانتخابات الرئاسية تمت قبل الإنتهاء من صياغة الدستور، مما أسفر عن افتقار توازن القوة بين السلطة التنفيذية ومجلسي الشعب والشورى إلى الوضوح في هذه المرحلة. تتمنى البعثة أن يتمكن القادة المصريون من التوصل إلى توافق لتجنب مازق سياسي محتمل في المستقبل.
- توصي البعثة بأن توفر الإصلاحات الانتخابية المستقبلية آليات واضحة لرفع الشكاوى.
- **قوائم الناخبين:** توصي البعثة بتوفير قوائم الناخبين للأحزاب والمرشحين المتنافسين قبل اليوم الانتخابي بفترة كافية.
- **مندوبو الأحزاب المرشحين:** توصي البعثة بتوفير تدريب لمندوبي الأحزاب حول دورهم ومسئولياتهم وحول الإجراءات والقواعد الانتخابية من أجل تطبيق القواعد الانتخابية على نحو متسق.
- **عملية الفرز:**
- توصي البعثة بإجراء مطابقة أوراق التصويت المستخدمة وغير المستخدمة بعدد الأصوات التي تم الإدلاء بها طبقاً للتوقعات الموجودة في قوائم الناخبين قبل البدء في عملية الفرز. وينبغي تتبع أوراق التصويت الناقصة في حالة وجود فروق في العدد.
- **مسئولو الانتخابات:** توصي البعثة بتشجيع القضاة على تطبيق الإجراءات بدلاً من الاعتماد على رؤيتهم فيما يخص إجراء عملية الاقتراع. وتوصي البعثة بأن يرتدي موظفو الانتخابات شارات تعريفية طوال الوقت وتطالب بتدريب أقوى وأكثر اتساقاً لموظفي الانتخابات.
- **متابعو الانتخابات:** يحتاج متابعو الانتخابات إلى التمكن من متابعة عمليتي التصويت والفرز بالكامل دون قيود، حيث سوف يسمح ذلك بالتشارك في أفضل الممارسات الانتخابية.
- توصي البعثة بنشر بتعليق النتائج على مداخل اللجان الانتخابية بعد الفرز.

## ٦. الخاتمة

توصلت بعثة متابعة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي إلى أن الانتخابات الرئاسية التي عقدت يومي ٢٣ و ٢٤ مايو تمت بصورة سمحت لشعب مصر بالتعبير عن رأيه بحرية بناء على ما توصلت إليه البعثة من نتائج والإرشادات المدرجة في إرشادات الإتحاد الأفريقي، وإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية، ومبادئ الإدارة الانتخابية والرصد والمراقبة، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

نبذة عن المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

تأسس المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا عام ١٩٩٦ وصار أحد المنظمات الرائدة في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا، وقد تحول المعهد الانتخابي من مجرد منظمة غير حكومية تعمل في مجال الانتخابات في جنوب القارة الأفريقية إلى منظمة أكثر تنوعاً تعمل في جميع أنحاء القارة مع شركاء محليين وإقليميين وأفارقة وعالميين. ومن الجدير بالذكر أن

نشاط المعهد لا يقتصر على الانتخابات وحدها، بل يمتد ليغطي مجالات الديمقراطية والحوكمة التي تتضمن تنمية الأحزاب السياسية وإدارة الصراعات والدعم التشريعي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والحكم المحلي واللامركزية. يقع المقر الرئيسي للمعهد الانتخابي في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى مكاتب أخرى للمعهد في العديد من البلدان التي تتضمن أنجولا، وبوروندي، وتنشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ومدغشقر، وموزمبيق، والسودان، وزيمبابوي مما يعكس قدرة المعهد على تغطية القارة جغرافياً.

يقع مكتب البعثة في القاهرة، أبراج نايل سيتي - البرج الشمالي، الدور ٢٢.

للمزيد من المعلومات حول البعثة، يرجى الاتصال بالسيد اجاستين دوا، المدير الميداني، على ٢٠١٠١٤٥٨٧١٥٩ و ٢٠٢٢٤٦١٨٥٢١ أو [justin@eisa.org.za](mailto:justin@eisa.org.za).